# التعادل وأثره في النحو العربي

د٠ دردير محمد أبو السعود
الاستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
بالجامعة الاسلامية بالسعودية

من أصول اللغة وقواعدها ما يسمى بالتعادل ، فهو باب من أبوابها ، ونمط من انماط تراكيبها ، كما انه مصطلح من مصطلحات النحاة ٠ فباستعماله يستقيم الاسلوب ، ويصح الكلام ٠ فيه من التقارب والتوازن ما فيه ، كما انه يحقق تناسقا بين المتعادلين ، وتقاربا بين المتشابهين ٠ ومساواة بين المتماثلين ٠

وهو في اللغة مأخوذ من عادلت بين الشيئين ، وعدلت فلانا بفلان اذا سويت بينهما ٠

والعدل بالكسر : المثل ، وبالفتح ما عادل الشيء (١) من غير جنسه ٠

وفي القاموس : عدل الحكم تعديلا : اقامه ، وعدله تعديلا : أقامه ، وعدله يعدله وعادله : وازنه ، والعدل : المثل والنظير ٠ والاعتدال : توسط حال بين حالين في كم أو كيف (٢) ٠

فالمادة : تدور حول المساواة والمماثلة والموازنة ٠

وهو بهذا المعنى نستطيع ان نعرفه بأنه :

---

(١) الصحاح للجوهري ( عدل ) ١٧٦١/٥ ٠
(٢) القاموس المحيط ( عدل ) ٠

حدوث توازن وتعادل بين نقطتين او طرفين من الكـــلام وليس بينهما تكافؤ وتوازن ، بسبب ثقل في أحدهما وخفـة في الآخـر ، أو كثرة في احدهما وقلة في الآخر ، فيخفف الثقيل أو الكثير ، ويثقـل الخفيف أو القليل توازنا وتعادلا ٠

والتعادل يرد على وجوه منها :

أنه قد يكون بين الاسماء ، أو بين الافعال ، أو بين الحروف ٠

كما يرد بين الأسماء والافعال ، وسـنذكر الان بعض النمـاذج على سبيل المثال ٠٠

**أولا : التعادل بين الاسماء**

ويتمثل في الآتي :

أ ـ بين رفع الفاعل ونصب المفعول ٠

ب ـ بين نون المثنى ونون الجمع السالم ٠

جـ ـ بين ما قبل ياء المثنى وياء الجمع السالم ٠

د ـ بين عدد المذكر ، وعدد المؤنث ٠

هـ ـ بين المفرد الامكن ونهاية الجموع ٠

و ـ بين فعيلة وفعيل في النسب ٠

ل ـ بين فعلى الاسم بفتح الفاء ، وفعلى الصفة بضم الفاء ٠

**ثانيا : التعادل بين الأفعـــال**

ويشمل : التعادل بين مضارع الرباعى ومضارع الثلاثى ٠

**ثالثا : التعادل بين الحروف ٠**

ويتمثل : في التعادل بين ياء التصغير وألف التكسير ٠

**رابعا : التعادل بين الاسماء والافعال ٠**

ويتمثل فيما يلى :

أ ـ بين ثقل الفعل وخفة الاسم ٠

ب ـ في علامة التأنيث بين الفعل والاسم ٠

**أولا : التعادل بين الاسماء**

أ ـ بين رفع الفاعل ونصب المفعول ٠

الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، وانما رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما ٠ وقد اختلف النحاة في علة اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب للوجوه الاتية :

١ ـ أن الفاعل اشبه المبتدا في ان كل واحد منهما محدث عنه، فرفع كما رفع المبتدأ ٠ (١)

٢ ـ أن الفاعل أقوى من المفعول لانه يؤثر فيه ، فخص ذلك بالضمة لانها أقوى من الفتحة ، كما خص المفعول بالفتحة لانه أضعف من الفاعل ٠ فأعطوا الاقوى للاقوى ، والاضعف للاضعف اعتمادا للمشكلة ٠ (٢)

---

(١) هامش الايضاح لأبى على الفارسى ٦٣ ٠
(٢) المصدر السابق ص ٦٤ ٠

٣ ـ ان الفاعلَ في الرتبة مقدم على المفعولَ ، والضمة في الرتبة قبل الفتحة والكسرة ، فأعطوا الاولَ للأولَ لضرب من المشاكلة والمناسبة • (١)

٤ ـ وقيل ان الرفع خص بالفاعلَ ، والنصب خص بالمفعولَ ، لان الرفع أثقل من النصب ، والفاعل أقلُ ، لانه لا يكون للفعل الا فاعل واحد ، وقد يكون له عدة مفعولات لانها خمسة • وذلك نحو قولك : قمت قياما يوم الجمعة عند عمرو لابسا كذا • وقولك : أعلمت زيدا عمرا خير الناس ، ولما كان المفعول يكثر هذه الكثرة ، والفاعل يقل : كان الاولى ان يخص الفاعلُ بالاثقلَ الذى هو الرفع ، والمفعولَ بالاخف الذى هو النصب ، لتكون قلة الفاعلَ موازية لثقلَ الرفع ، وخفة النصب موازية لكثرة المفعولَ • فكان ذلك من باب التعادل حيث اعطوا الثقيلَ للقليلَ ، والخفيف للكثير ، لا من باب التناسب والمشاكلة •

وقد اختار الامام عبد القاهر الجرجانى التوجيه الاخير الذى يذهب الى أن الفاعلَ رفع ولم ينصب ، لاجلَ أن الرفع أثقلَ من النصب والفاعلُ أقلَ فاختبر الاثقلَ للاقلَ تعادلا وتوازنا ، وذكر مثلا حكاه شيخه ابو الحسين عنَ الخليلَ حيث قالَ(٢) في مناط التعادلَ بين رفع الفاعل ونصب المفعولَ : « ومثلُ هذا مثلُ رجلَ تنصب بين يديه حجرين : أحدهما خمسة أرطالَ ، والاخر عشرة أرطالَ ، فتقولَ له : احمل الخفيف عشر مرات والثقيلَ خمس مرات ، فتجعلَ كثرة الممارسة بازاء خفة الوزن ، وقلة الممارسة بازاء ثقله فتكون ثابتا

---

(١) المقتصد ١\٣٢٦ وهامش أصل الايضاح العضدى ٦٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٢/١ ومنثور الفوائد لابن الأنبارى ص ٤٢ •

(٢) المقتصد ٣٢٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢/١ وشرح الكافية للجامى ٢٢ •

على الحكمة ، فان أمرته بحمل الثقيل عشر مرات ، ناقضت لجمعك عليه ثقل الوزن وكثرة العمل في حالة واحدة ، وخفتها في حال ،وتترك الاقتصـــاد والاعتبار في التعـادل في الموضعين ، فهذا التمثيـل الذى أورده عبد القاهر حكاية عن الخليل ، يعضد ما اختاره ، ويؤكد التعادل والتوازن بين رفع الفاعل ونصب المفعول ، وان كان لا يخلو من السمة البلاغية التى تبرز المعقول في صورة المحسوس ، لتقرير المعنى وتثبيته .

## ب ـ بين نون المثنى ونون الجمع السالم

ذهب النحاة الى ان نون المثنى وشبهه مكسورة(١)، وفتحها لغة ، أنشد الفراء :

على أحوذيين اسـتقلت عشية  فما هى الا لمحـة وتغيب

ونون الجمع وما حمل عليه مفتوحة ، وكسرها لغة : قال الشاعر:

عرفنا جعفـرا وبنى رياح  وأنكرنا زعانف آخرين

غير أنهم اختلفوا في علة فتح نون الجمع وكسر نون المثنى .

فذهب بعضهم الى فتح نون الجمع انما حدث لسكونها وسكون ما قبلها ، (٢) وكان فتحها أولى ، لانها تفتح بعد واو قبلها ضمة ،

---

(١) انظر : الكتاب ١٨/١ والتبصرة للصيمرى ٨٦/١ ـ ٨٧ والمقتصد ٨٥\١ ـ ١٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١ وابن الناظم ١٥ ـ ١٧ وشرح الكافية الشامية ١٠٠/١ وشرح التسهيل لابن عقيل ٤٦/١ والأشباه والنظائر ١٠٦\١ والتصريح ٧٨/١ .

(٢) التبصرة ٨٧/١ وابن الناظم ١٤ والتصريح ٧٧/١ وشرح الجمل ١٥٠/١ .

أو ياء قبلها كسرة ، فاستثقلوا كرها بعدهما . كما أن نون المثنى كسرت لسكونها وسكون الحرف الذى قبلها ، ألفـا كان أو ياء ، فكسرها للتخلص من التقاء الساكنين .

وذهب آخرون الى ان كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع للفرق (١) بين القبيلتين ، ولان التثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقل من الفتحة ، فخص الاخف وهو المثنى بالاثقل وهو الكسرة ، كما خص الاثقل وهو الجمع بالاخف وهو الفتحة طلبا (٢) للتعادل أى أن نون الجمع فتح ليعادل خفته ثقل الضمة والواو رفعا ، والكسرة والياء نصبا وجرا . وما دامت الخفة أمرا مطلوبا فحمل فتـح نون الجمع عليها أولى من الحمل على أمر آخر .

وهذا ما أيده عبد القاهر الجرجانى وابن هـلاح والسـيوطى وصاحب (٣) التصريح .. وغيرهم .

## جـ ـ بين ما قبل ياء المثنى وياء الجمع

من الفروق بين التثنية والجمع . فتح ما قبل الياء في المثنى ، وكسر ما قبلها في الجمع . وقد اختلف في علة ذلك ،كما سبق الاختلاف في علة فتح نون الجمع وكسر نون المثنى . فذهب قوم الى أن كسر ما قبل الياء في الجمع، وفتح ما قبلها في المثنى انما هو للفـرق بين التثنية والجمع (٤) .

---

(١) الكتاب ١/١٨ والمقتصد ١\١٩٢ وملا جامى ٢٧ وشرح الجمل ١/١٥٠ .

(٢) المقتصد ١/١٩٢ والأشباه والنظائر ١/١٠٦ والتصريح ١\٧٨ .

(٣) انظر المصادر السابقة .

(٤) الكتاب ١/١٧ والتبصرة ١/٨٧ والمقتصد ١/١٨٩ .

وذهب آخرون الى أن فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين :

أحدهما : أن المثنى أكثر من الجمع (١) فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع فانه لقلته خص بالكسر طلبا لتعادل الكثرة مع الخفيف ، والقلة مع الثقيل ٠

ثانيهما ان نون المثنى كسرت ، ونون الجمع فتحت ٠ ففتح ما قبل ياء المثنى ، وكسر ما قبل ياء الجمع طلبا للتعادل (٢) ٠ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة ٠ ففي المثنى تقع بين مفتوح ومكسور ، وفي الجمع بين مكسور ومفتوح ٠

وقد ذهب الصيمرى (٣) الى ان فتح ماقبل الياء في المثنى انما جاء حملا على ما قبل الالف ليكونا على طريقة واحدة ٠

ويرى الشيخ يس (٤) : انهم ابقوا الفتحة قبل ياء المثنى اشعارا بأنها منقلبة عن الالف وان هذا الفتح الذى قبل الياء هو المألوف قبل الالف ٠ وهو بذلك يؤيد كلام ابن مالك في قوله :

وتخلف الياني جميعها الألف  جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

والذى أراه أنه سواء كان فتح ما قبل ياء المثنى حملا على ما قبل الالف ، او اشعارا بأنها منقلبة عن الالف فانه يضم بكسر نون

---

(١) ابن الناظم ١٥ والمقتصد ١٩٢/١ والأشباه ١٠٦/١ والتصريح ٦٩/١ ٠

(٢) التصريح ٦٩/١ والأشباه ١٠٦/١ وجامى على الكفية ٢٧ ٠

(٣) التبصرة ٨٦/١ ٠

(٤) حاشية يس على التصريح ٦٩/١ ٠

المثنى اليه يكون معادلا للجمع في فتح نونه وكسر ما قبل اليـــاء ، حيث تقع الياء بين مفتوح ومكسور ، أو بين مكسور ومفتوح ٠

## د ـ بين تأنيث العدد وتذكيره

في قواعد النحو : ان العدد اذا كان مذكرا انث له العدد من ثلاثة الى عشرة ٠ واذا كان مؤنثا ذكر له العدد ٠ فتقولُ في المعدود المذكر: ثلاثة رجال ، وخمسة اثواب ٠ وفي المؤنث : تسـع ليـــال ، وخمس بنـــات ٠

وقد اختلف النحاة في سبب ذلك :

فمنهم من ذهب الى ان التاء حذفت من عدد المؤنث ، وأثبتت في عدد المذكر ، لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات : (١) كـزمرة وأمة وفرقة ٠ فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فجيء بها مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته ٠ وهو مفهوم كلام سيبويه حيث قالَ : « واعلم ان المذكر اخف عليهم من المؤنث ، لان المذكر أول ، وهو أشد تمكنا ، وانما يخرج التأنيث من التذكير » (٢) ٠

ومنهم من قال : ان العدد من ثلاثة الى عشرة في المعنى جمع (٣) وقد وجد في الجموع ما هو مذكر ويجمع بتـــاء التأنيث وما هو مؤنث ويجمع بغير تاء التأنيث ، نحو : عقاب وأعقب ، ويقـولون في جمـع غراب أغربة وهو مذكر ٠ ويقال : ثلاثة ألسن لمن لغته تذكير اللسان ومن لغته تأنيثه يقول ثلاث السنة ٠

---

(١) التصريح ٢/٢٦٩ وحاشية الصبان ٤/٤٣ ٠
(٢) الكتاب ١\٢٢ ٠
(٣) التبصرة للصيمرى ١/٤٨٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠ ٠

وقيل ان عدد المذكر بالتاء ، لانه لو كان بغـــير تاء لاوهم أنه مذكر ، لانه مضاف الى مذكر ولفظه لفظ المذكر ، فجعل العدد مؤنثا بادخال التاء ليرتفع الابهام · (١)

وذهب بعضهم الى ان التاء انما لحقت عدد المذكر ، وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث أثقل من المذكر ، فكان حذفها من المؤنث الذى هو اثقل ، وابقاؤها في المذكر الذى هو أخف اولى · (٢) ليتـم التعادل بين ثقل المؤنث وخفة المذكر · أى أن التاء حذفت من المؤنث لئلا ينضاف ثقل العلامة الى ثقل التأنيث ، فناسبه حذفها للتخفيف·

ولقد تبين لنا من جميع هذه التعليلات التى ذكرها النحاة لتأنيث العدد اذا كان المعدود مذكرا ، أو تذكيره اذا كان المعدود مؤنثا أنها تعليلات حسنة (٣) ومقبولة ·

وان كان أولاها ـ فينظرى ـ التعليل الاخير لما يترتب عليه من تحقق التعادل والتكافؤ بين المذكر الخفيف ، والمؤنث الذى ثقـــل بالعلامة · ولا شك في ان ذلك اسلوب من اساليب اللغة ، وغرض من أغراض المتكلمين ·

## هـ ـ بين المفرد الأمكن وصيغة منتهى الجموع

مما يمنع الاسم من الصرف مجيئه على صيغة منتهى الجموع · وهو كل جمع ثالثة ألف بعدها حرفان ، أو ثلاثة أحرف أوسـطها

---

(١) شرح الجمل ٢/٣٠ ·
(٢) التبصرة ١/٤٨٢ وشرح الجمل ٢\٣٠ والأشباه والنظائر ١/١٠٦
(٣) شرح الجمل ٢/٣٠ ·

ساكن ٠ وذلك نحو : مساجد ومنابر ودواب ٠ ودنانير ومفاتيح ومحاريب ٠

علة منع صرفه انه جمع لا نظير له في الواحد ٠ لان الواحد أشد تمكنا منه (١) لانه الاول فصرف الواحد، ولم يصرف هذا الجمع، لانه كأنه تكرر جمعه ٠ فقامت هذه العلة مقام العلتين ( الفرعية وشبه الفعل ) فمنع صرفه لذلك ٠

فصرف الواحد لانه الاول فجاء على الاصل فناسبه الخفة لكثرته، كما ان الجمع ثان وفرع ، ونظيره جمع ، نحو : أكالب وأراهط ٠فحمل نحو : مساجد ومنابر على أكالب للشبه في الوزن والجمع ، كما حمل نحو : مصابيح ومفاتيح على أنغام وأناغيم واعراب وأعاريب ٠ (٢) لانه جمع مرتين ، فمنع من الصرف ليزداد الثقل طلبا للتعادل بين كثرة الخفيف ، وقلة الثقيل ٠ وقيل ان علة منع الصرف لانه أشبه الفعل في عدم الجمع لان الفعل لا يجمع ، كما أنه لم يجمع كما تجمع الجموع القليلة ٠ فكأن فيه علتين : الجمع (٣) وشبه الفعل ، فثقل بهذا الشبه فمنع صرفه ٠

وهذا الثقل مع قلة الجمع ، تعادل مع المفرد الامكن الذى خف بالتنوين ٠ لان التنوين علامة للامكن عندهم ، والاخف عليهم ٠وتركه علامة لما يستثقلون ٠ (٤)

فلم تصرف نهاية الجموع ليتحقق التعادل بين قلتها مع ثقلها وبين كثرة المفرد المتصرف في خفته ٠

---

(١) الكتاب ١\٢٢ والتبصرة ٢/٥٦٨ ٠
(٢) التبصرة ٢/٥٦٨ والمقتصد ٢/١٠٢٥ والتصريح ٢/٢١١ ٠
(٣) التبصرة ٢/٥٦٩ وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٣ ٠
والوافية لابن الحاجب ١٤٤ وابن الناظم ٢٥١ ٠
(٤) الكتاب ١\٢٢ وانظر فى هذه المسألة شرح الجمل ٢/٢١٦

## و ـ بين ياء فعيلة وياء فعيل في النسب

من المقرر أنه عند ارادة النسب الى ما جاء على وزن (١) ( فعيلة ) بفتح الفاء مثل حنيفة وشريفة وبجيلة ، تحذف منه التاء والياء وتفتح عينه ، فيقال : حنفى وشرفي وبجلى ، وانما تحذف التاء أولا ، لانها لا تجامع ياء النسب ، ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر والمؤنث ، ثم تقلب كسرة العين فتحة كما في نمر ٠

أما المذكر فانهم ينسبون اليه دون حذف الياء فيقولون في النسب الى حنيف وشريف حنيفى وشريفى باثبات الياء ٠

فان كانت عين ما جاء على فعلية معتلة او مضاعفة لم تحذف الياء ، كما في طويلة وشديدة ٠ يقال في النسب اليهما : طويلى ، وشديدى ، بابقاء الياء ، هروبا من قلب الواو ألفا في الاول ، ومن اجتماع المثلين في الثانى ٠

وكذلك تحذف التاء والياء مما جاء على وزن فعيله بضم الفاء ، بشرط عدم تضعيف العين ، كقولهم في النسب الى قريظة وجهينة ، قرظى وجهنى ، والا بقيت كما في نحو : قلينة ، يقال في النسب اليها : قليلى باثبات الياء ، لان حذفها يؤدى الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الاخر ، وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم ٠

وذهب بعضهم (٢) الى ان حذف الياء والتاء في بابى ( فعيلة

---

(١) انظر فى هذه المسألة : الكتاب ٢/٧١ والتكملة ٢٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٧ والكفية الشافية ٤/١٩٤٤ وابن الناظم ٣١٧ والتصريح ٢\٣٣١ والشمونى ولصبان ٤/١٣٨ والتبصرة ٢/٥٩٠ ٠
(٢) الأشباه والنظائر ١/١٠٧ ٠

وفعولة ) دون فعيل وفعيل انما تم ليتحقق التعادل والتوازن بين المذكر والمؤنث ، لان المؤنث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر ، فانه لا يحذف منه شيء ، لانه خفيف ، فلا حاجة الى تخفيفه. وهذا التعليل لا ينافي التعليل السابق ، وهو ان الحذف من المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ، بل انه يدعمه ويقويه .

## و - بين لام فعلى الاسم ، وفعلى الصفة

اذا وقعت الياء لاما لفعلى اسما قلبت واوا ، نحو : تقوى وشروى وبقوى وثنوى وفتوى . من وقيت وشربت ، وبقيت وثنيت وفتيت .. أبدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة ، وخص الاسم بالاعلال لانه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (١) . ولان الصفة تشبه الفعل في الثقل ، والواو اثقل . فلما أريد ابدال الياء واوا جعلوا ذلك في الاسماء لخفها ، وابقوا الصفات على حالها دون تغير ليتم التعادل بين الاسماء والصفات . أى أن فعلى الصفة - الثقيل - ناسبه خفة اخره بالياء ، وفعلى الاسم لخفته ، ناسبه ثقل اخره بقلب الياء واوا ليتحقق بينهما التكافؤ والتعادل . بيد ان ابن عصفور (٢) جعل قلب الياء واوا في هذه المسألة من قبيل التعويض . أى أن العرب جعلت ذلك عوضا من غلبة الياء على الواو ، لان ابدال الياء من الواو ، اكثر من ابدال الواو من الياء .

لان قلب الواو ياء انتقال من الاثقل الى الاخف . أما قلب الياء واوا فهو عكس ذلك . وهو مع ذلك سماعى لا قياسي ، لانه قلب لغير

---

(١) الكتاب ٤/٣٦٤ ، ٣٨٩ والتكملة ٦٠١ وشرح المفصل لابن الحاجب ٤٦٦/٢ والممتع ٥٤٢/٢ وما بعدها والكافية الشافية ٤\٢١٢١ وابن النظم ٣٤٣ والتصريح ٣٨٥/٢ والأشمونى ٢٣٤/٤ .

(٢) الممتع ٢\٥٤٣ .

موجب . ولذلك خص به المعتل اللام دون العين أو الفاء ، لانها أقبل للتغيير لتأخرها وضعفها (١) . فان كان فعلى وصفا ، سلمت ياؤه نحو : خزيا وصديا وريا مؤنثات خزيان وصديان وريان . ولو كانت ريا اسما لقلت ( روى ) بابدال اللام واوا وادغامها في العين (٢)

واذا وقعت الواو لاما لفعلى وصفا ، فانها تبدل ياء بشرط ان تكون الصفة جارية مجرى الاسم (٣) ، وذلك نحو : الدنيا والعليا والقصيا ، والاصل فيها : الدنوى والعلوى والقصوى فقلبت الواوياء

وقد قالوا في القصيا ، القصوى جريا على الاصل ، لانها قد تكون صفة بالالف واللام .

وقد استعملت هذه الصفات استعمال الاسماء في مباشرتها العوامل ، وترك اجرائها وصفا في أكثر الامر (٤) ، لذلك قلبت الواو فيها ياء ، لانهم يستثقلون الواو وعلامة التأنيث في آخره مع ضمه قبله ، (٥) وللفرق بين الاسم والصفة ، فكان قلبها ياء أولى لتتزن الكلمة ، ويتم التعادل والتناسق بين اولها واخرها . غير ان قلب الواو ياء هنا ، كالعوض من قلب الياء واوا في ( فعلى ) الاسم بفتح الفاء . ان كان قلب الواو ياء أحسن ، لان فيه تخفيفا للثقل ، لان الياء أخف من الواو .

---

(١) المصدر السابق الصفحة نفسها .
(٢) الكتاب ٣٨٩/٤ .
(٣) انظر التكملة والمنصف ١٦٢/٢ ـ ١٦٣ والممتع /٥٤٤٢ .
(٤) الكتاب ٣٨٩/٤ والتكملة .
(٥) المنصف ١٦٢\٢ والممتع ٥٤٤/٢ .
(٦) شرح المفصل لابن الحاجب ٤٦٦/٢ والممتع ٥٤٤/٢ والتصريح ٣٨٥/٢ والاشمونى ٢٣٥/٤ .

فقلب الياء واوا في ( فعلى ) اسما ، جاء تثقيلا للخفيف ، وقلب الواو ياء في ( فعلى ) الصفة جاء تخفيفا للثقيل حتى يمكن التعادل والتكافؤ بين الاسم الخفيف ، والصفة الثقيلة • وهذا ما كده سيبويه حيث بين ان الياء مبدلة من الواو في فعلى ،كما ابدلت الواو من الياء في فعالى الاسم لتتكافئا (١) •

## ثانيا : التعادل في الافعال

## بين مضارع الرباعى ومضارع غيره

تشتق صيغة المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في اوله ، للدلالة على التكلم او الخطاب او الغيبة •

ثم ان كان الماضي على ثلاثة احرف نحو : ضرب ونصر وعلم وحب فتح حرف المضارع • تقول : يضرب وينصر ويعلم •

وان كان الماضي على اربعة احرف ، وجب ان يكون حرف المضارعة مضموما ، سواء اكانت حروفه كلها اصولا نحو:دحرج ، أم كان بعضها زائدا نحو : قدم واكرم وقاتل ، تقول ، يدحرج ويقدم ويكرم ويقاتل •

ولكن ابن فلاح والزنجانى (٣) ذهبا الى انه خص ضم اول

---

(١) الكتاب ٤\٣٨٩ بتصرف •

(٢) انظر : شرح الوافية لابن الحاجب ٣٤٠ والممتع ٢/١٧٩ ونزهة الطرف ١١ والأشباه والنظائر ١/١٠٧ وشرح التصريف للعزى ١٣٢ وتصريف الأفعال للشيخ محمد محيى الدين فى نهاية شرحه لابن عقيل ٤/٣١١ •

(٣) الأشباه وتصريف العزى ١\١٠٧ ، ١٣٢ •

المضارع الذى ماضيه على اربعة ، وفتح اول المضارع الذى ماضيه على ثلاثة ، لان الرباعى أقل عددا واستعمالا ، والثلاثى اكثر ، فجعل الضم وهو الاثقل للاقل ، والفتح وهو الاخف للاكثر ، طلبا للتعادل بينهما • اى انه جعل الاثقل للاقل ، والاخف للاكثر أنسب من عكسه ليجبر القليل بثقل الضم ، كما يجبر الكثير بخفة الفتح •

بيد أننا نرى ان الفتح ليس خاصا بمضارع الثلاثى (١) • فالخماسي والسداسي يفتح اول مضارعهما كذلك نحو : ينطلق ويستخرج • يفتح حرف المضارعة فيهما • فالاولى ـ حينئذ ـ ان يقال : ان اول المضارع الرباعى ضم لذاته ، كما أن فتح أول غيره الثلاثى والخماسي والسداسي لكثرة ما ورد عليه • وبذلك يكون التعادل بين الرباعى الذى ثقل بضم اوله ، وبين غيره من انواع المضارع الاخرى التى خفت بفتح اولها •

## ثالثا : التعادل بين الحروف
## بين ياء التصغير وألف التكسير

التصغير تقليل اجزاء المصغر ، والجمع للتكثير (٢) • فهو مقابل للتصغير • وعلى هذا فقد زيد في الجمع ألف ثالثة كمساجد ودراهم ، فزيد في مقابلته ياء ثالثة كدريهم وجعيفر ، وكسر ما بعد ياء التصغير ، كما كسر ما بعد علامة التكسير •

---

(١) شرح الوفية ٣٤٠ وشرح التصريف ١٣٢ •

(٢) أنظر التبصرة للصيمرى ٦٨٧/٢ وبدائع الفوائد ٣٧\١ والكافية الشافية ١٨٩٣/٤ والأشباه والنظائر ١٠٧١ وشرح عمدة الحافظ ٩٥٠ والأشمونى والصبان ١١٤/٤ •

وكان الامر يقتضي زيادة احد حروف اللين في المصغر لخفتهـا وكثرة زيادتها في الكلم ، ولكنهم عدلوا عن الواو لثقلها ، وعن الالف لان التكسير قد استبد بها ، وزيدت الياء لانها حرف من حروف اللين، وهى تلى الالف في الخفة ، فوجب ان تكون علامة للتصـغير ، لان الالف اخف منها ، فجعل الاخف ـ وهو الالف ـ للاثقل وهو الجمع . كما جعل اثقل ـ وهو الياء ـ للاخف (١) وهو التصغير ليتم التعادل، ويتحقق التكافؤ بين التصغير والتكسير .

ومما يؤكد هذا التعادل ويقويه انهم فتحوا ما قبل ياء التصغير كما فتحو ما قبل ألف التكسير ، فجعل ما قبل الياء على ما قبـل الالف . وانهم (٢) جعلوا اول الجمـع مفتوحا ايضا . لانه ثقيل فطلبوا فيه الخفة ، وضموا اول المصغر . ولانه يترتب عليه الخروج من الضم الى الفتح ، وهو اخف واسـهل من الخروج منـه الى الكسر (٣) .

هذا وقد علل ابن قيم الجوزية (٤) لفتح اول الجمع ، وضم اول المصغر تعليلا لطيفا حيث ذكر ان الفتح يناسب الجمع ، وهو أولى به ، لان الفتح ينبىء عن الكثرة ، ويشارك به الى السعة ، كمـا تجد الاخرس والاعجم بطبعه اذا أخبر عن شيء كثير فتح شفتيه ، وباعد ما بين يديه .

والضم الذى هو ضد الفتح ، ينبىء عن القلة والحقارة ، كما

---

(١) التبصرة ٢/٦٨٧ ولأشباه ١٥/٣٧ .
(٢) التبصرة ٢\٦٨٧ والصبان ٤/١١٤ .
(٣) التبصرة ٢/٦٨٧ وبدائع الفوائد ١/٣٧ .
(٤) انظر بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ١\٣٧ .

تجد المقلل للشيء يشير اليه بضم يد أو فم ، فهو يناسب التصغير .

وهو تعليل يدل على قوة ذوق ابن القيم ، وشدة حاسته اللغوية ، وربطه القاعدة بالواقع المشاهد ، ولا يتأتى ذلك الا لمن فهم اسرار اللغة ، وسبر غورها وملك ناصية أو ابدها وشواردها . يدرك ذلك من طالع فوائده ، وانعم النظر في مضامينها ومدلولاتها .

## رابعا : بين الاسماء والافعال

### أ - بين ثقل الفعل وخفة الاسم

ان بعض الكلام أثقل من بعض . فالافعال اثقل من الاسماء ، لان الاسماء هى الاولى ، وهى أشد تمكنا ، ولذلك تصرف فيها بحركات اعراب وزيادة التنوين بخلاف الافعال فانها اثقلها لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون . (١)

وانما كانت الافعال اثقل من الاسماء لما يلى :

١ - ان الافعال مشتقة (٢) من الاسماء ( المصادر ) على مذهب البصريين والمشتق فرع عن المشتق عنه ، فقتل مشتق من القتل ، وفهم مشتق من الفهم .

٢ - ان الافعال مفتقرة الى الاسماء في افادة التركيب ، بخلاف

---

(١) الكتاب ١/٢٠ ، ٢١ .
(٢) الكتاب ١/٢١ والأشباه ١/٢٦٣ .

الاسماء فانها قد تستغنى (١) عن الافعال تقول : الله الهنا ، وعبد الله أخونا ٠

٣ ــ ان الافعال تلحقها زوائد نحو حروف المضارعة ، وتاء التأنيث ، ونونى التوكيد ، والضمائر فثقلت بذلك ٠

٤ ــ ان الافعال اقل من الاسماء والقلة مظنة الثقل ، كما ان الكثرة مظنة الخفة ٠

٥ ــ أن الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا وحالا وتمييزا بخلاف الاسم ، فانه لا يقتضي شيئا من ذلك فهو مفرد ، والمفرد أخف من المركب ٠

٦ ــ ان الافعال أقل في الاوزان وعدد الحروف ٠ فأوزان الاسماء الاصلية ثلاثية ورباعية وخماسية ، وليس في الافعال خماسية ٠

وأما بالزيادة فأوزان الاسم تبلغ سبعة ، والفعل لا يزاد على الستة ٠

أما في الابنية فأبنية أصول الاسماء تسعة عشر ، وأصول الافعال أربعة ٠

وأما الابنية بالزيادة : فالاسماء تزيد على ثلاثمائة ، والفعل لا يبلغ الثلاثين (٢) ٠

---

(١) انظر فى هذه المسألة ٠ الكتاب ١/٢٠ والتبصرة ١\٨٠ وشرح الجامى على الكافية ٣٤١ وشرح التسهيل لابن عقيل ١/٢٢ والأشباه والنظائر ١/١٠٦ ، ٢٦٣ والأشمونى ١/٧٥ ٠

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٦٣ ٠

فلما كان الاسم زائدا على الفعل في الاصول والزيادة ، وابنية الاصول وأبنية الزيادة ، كان أخف من الفعل • لان الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل •

ولما كان وضع الاسماء عندهم على أنها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الأعراب والتنوين ، ولما كان الجزم حذفا ، والحذف تخفيفا ، والتخفيف لا يليق بالخفيف ، انما يتعلق بالثقيل ، جزمت الافعال ولم تجزم الاسماء • (١) لان الجزم يخرج الاسماء من التمكن •

وقد ذكر الصيمرى وجها اخر (٢) لعدم جزم اسماء : مضمونة أن الجزم يكون بحذف حركة الاعراب • ولو حذفت حركة الاعراب من الاسماء لتبعها حذف التنوين ، لانه تابع لحركة الاعراب ، وحذف شيئين من الاسم – وهو أخف من الفعل – اجحاف به ، فلذلك لم تجزم الاسماء لتبقى على وضع به يتحقق التعادل بينها وبين الافعال •

## ب – علاقة التأنيث بين الاسم والفعل

علامة التأنيث تاء أو ألف • والذى نعنيه هنا هو التاء • وهى على قسمين : متحركة وتختص بالاسماء نحو : قائمة ومسلمة • وتقلب في الوقف هاء للفرق بينها وبين التاء التي هي من نفس الكلمة مثل : البيت والسبت • وما اشبه ذلك •

---

(١) التبصرة للصيمرى ١/٨٠ والاشباه ١/١٠٦ •
(٢) التبصرة للصيمرى ١/٨١ •

وساكنة ، وتختص بالافعال (١) نحو : قامت هند ،وصامت ليلى وانما كانت التاء ساكنة في الفعل متحركة في الاسم ، لان الفعل ثقيل فناسبه التاء الساكنة لانها أخف من المتحركة ، والاسم خفيف فناسبه التاء الساكنة لانها اخف من المتحركة ، والاسم خفيف فناسبه التاء المتحركة لانها اثقل من الساكنة . فأعطى الاخف للاثقل ، والاثقل للاخف تعادلا بينهما .

وقد ذهب الفراء (٢) الى ان سكون تاء التأنيث اللاحقة للافعال لاشيء من ثقل توالى الحركات وكثرتها ، وذلك انك تقول : قعدت فتجد القاف متحركة ، والعين متحركة ، والدال متحركة ، فكرهوا ان يحركوا التاء فيجمعوا بين اربع حركات ، والالف التى في قامت بمنزلة العين في ( قعدت ) . لانها منقلبة من الواو في قومت .

فكرهوا ان يحركوا التاء فيجمعوا بين اربع حركات .

ولكن الكسائى (٣) يرى ان سكون التاء في نحو : قامت وقعدت وجلست بسبب انه لم يبق لها شيء من الحركات ، لان الضمة لتاء المتكلم ، في قولك قمت وأكلت والفتحة لتاء المخاطب ، كقولك : قعدت وقمت وجلست . والكسرة لتاء المخاطبة كقولك : قمت وجلست وقعدت .

---

(١) انظر فى هذه المسألة الكتاب ١٦٦/٤ والتكملة ٢٩٣ والمذكر والمؤنث للأنبارى ١٨٥ والتبصرة ١٦٤/٢ وشرح الجمل ٣٦٩\٢ والأنموذج ١٠٥ وشرح المفصل لابن لحاجب ٥٥٢/١ والكافية لشافية ١٧٣٠/٤ والأشباه ١٠٧/١ والأشمونى ٦٨/٤ .

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١٨٥ .

(٣) المصدر السابق ١٨٥ .

فلما فرقت هذه الحركات على هذه التاءات الثلاث ، بقيت تاء الانثى الغائبة لاحظ لها في الحركات ، وكرهوا ان يفتحوها فتلتبس بتاء المخاطب ، وان يضموها فتلتبس بتاء المتكلم ، وأن يكسروها فتلتبس بتاء المخاطبة ، فلم يبق لها الا السكون (١) .

وأرى أنه سواء أكان سكون التاء اللاحقة للافعال ، بسبب توالي الحركات وكثرتها كما ذهب الفراء ، أم بسبب نفادها وعدم بقاء حركة لها ، كما زعم الكسائي ، فان ذلك لا ينافي كون السكون أضفى على الفعل الثقيل خفة ، تعادل بسببها مع الاسم الخفيف الذي ثقل بالحاقه تاء التأنيث المتحركة .

وبعد : فهذه امثلة ابرزت فيها ، بعض النماذج الدالة على وجود هذا الاصل في اللغة ، وعلى تحقق هذا المصطلح النحوي الذي عرف لدى النحاة بالتعادل ، والذي يحقق غرضا ، فهو يخلق توازنا وتكافؤا ، ويحدث تقاربا وتناسبا ، ويؤكد اصلا ويدعم قاعدة ،

**د. دردير محمد أبو السعود**
استاذ مشارك في قسم اللغويات
كلية اللغة العربية – الجامعة الاسلامية

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٦ .